



الفقه الإسلامي وحقوق الإنسان: صياغة جديدة لمفهومى "القوامة" و"الولاية" في سياق جهود إصلاح قانون الأحوال الشخصية في مصر

مروة شرف الدين

تتناول مروة شرف الدين في هذا الفصل التحديات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في محاولاتها العمل على إنتاج صيغ جديدة لأفكار مثل "القوامة" و"الولاية" في قوانين الأسرة المسلمة في العصر الراهن ونشرها وفهمها. وتقوم الباحثة بتحليل رقعة كبيرة من البيانات الميدانية الخاصة بجهود الدعم التي قامت بها شبكة من المنظمات غير الحكومية المصرية، التي قامت بالتعبئة من أجل إصلاح قانون الأحوال الشخصية في الفترة بين 2006 و2010. تدرس شرف الدين فهم هؤلاء الناشطات والناشطين للفقه الإسلامي ومعايير حقوق الإنسان واستخدامهما، كما تدرس المنهج الذي يستخدمونه في صياغة طروحاتهم واقتراحاتهم، التي لا يمكن اعتبارها مساواتية بحتة أو أبوية مجففة.

تبدأ شرف الدين بوصف السياق الذي مارست فيه شبكة من إحدى عشرة منظمة غير حكومية صياغة أحد مقترحات الإصلاح على مدى أربعة أعوام. وتوضح الباحثة أن قوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الفقه الإسلامي، والتي تعكس المفاهيم الفقهية التقليدية عن الحقوق والواجبات داخل الأسرة، تأتي منفصلة عن الواقع المركب الذي يعيشه الأزواج والزوجات مما يجعل تلك القوانين مصدر ظلم للنساء على وجه الخصوص، نتيجة منحها حقوقاً غير مساواتية للأزواج والآباء. وقد قامت تلك الشبكة من المنظمات غير الحكومية المعنية بالتعامل مع تلك التحديات بصياغة مسودة مطولة للإصلاحات المقترحة في منح عدة مرتبطة بمفهومى "القوامة" و"الولاية"، مثل مسؤولية النفقة الزوجية والطاعة وحق الرجال في الطلاق المنفرد وحضانة الأبناء واقتسام الثروة. وتقدم شرف الدين عرضاً لمراحل إعداد الشبكة لهذه المسودة والتي تضمنت تقديم ورقة تلخص موقفها ثم كتيب يحتوي على مقترحات محددة لإصلاح القوانين.

ومن خلال تحليل دقيق للكتيب الاسترشادي، توضح شرف الدين أن التقابل بين إطارات حقوق الإنسان والقوانين الإسلامية قد شكل أساساً للأطروحات والمقترحات التي صاغها الناشطات والناشطون، مؤكدة على أن مفاهيم فكرتي "المساواة" (المستفاد من حقوق الإنسان) و"التكامل" (الشريعة الإسلامية) موجودتين معاً في تلك الإصلاحات المقترحة. وتكشف الباحثة عن التنازلات والتحديات والفرص التي ينطوي عليها هذا المنهج. كما ترى أن التوافق مع حقوق الإنسان قد أضحى جزءاً أصيلاً - وإن كان لا يزال محل جدل - من المعايير التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية لاعتبار أشكال معينة من المعرفة "الإسلامية" معرفة مشروعة ذات مرجعية.

كما تبحث شرف الدين العوامل المتعددة التي تشكل عملية التفسير التي يضطلع بها الناشطات والناشطون وهم يصوغون فهمهم لمفهومي "القوامة" و"الولاية"، إذ تأتي أبرزها متمثلة في ضروريات حياة النساء المعيشة إلى جانب المعتقدات الشخصية والعلاقات والانحيازات التي تربط هؤلاء الناشطات بتراثهم الديني. كما تؤثر تلك العوامل بدورها على الطريقة التي يتعامل بها الناشطات مع خطاب حقوق الإنسان.

وتختتم شرف الدين الفصل بقولها إن محاولات الناشطات والناشطين المرعبة للتقريب بين خطاب الفقه الإسلامي وخطاب حقوق الإنسان العالمي قد حثمت عليهم الإتيان بأفكار جديدة وخلاقة، وحلول وسط كانت لها تبعات متباينة على أجندتهم.